تعزيز طاقات الإنسان العربي
لمواكبة البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة

إشراف

دائرة البحوث الاقتصادية

اتحاد الغرف العربية

إعداد

الدكتور أحمد إبراهيم عبد العال حسن

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية

تموز (يوليو) 2019

المحتويات

تقديم.....2
مقدمة.....3
أولا- الإطار النظري للدراسة.....3
أ. تعريف رأس المال البشري 4
ب. أهمية رأس المال البشري.....5
ج. عناصر الاستثمار البشري.....8
ثانياً- البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة ومتطلباتها البشرية من القوى العاملة 9
أ. التطورات الجديدة في الاقتصاد العالمي.....9
ب. الاختلالات الموجودة بالاقتصادات العربية 11
ج. احتياجات الاقتصادات العربية من الطاقات البشرية.....12
ثالثاً- معوقات الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية.....13
أ. ضعف ارتباط مخرجات التعليم مع احتياجات أسواق العمل المتغيرة.....14
ب. قصور سياسات أسواق العمل في الاستفادة من الموارد البشرية.....14
ج. المركزية الشديدة في إدارة منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني.....15
رابعاً- بناء القدرات البشرية لاكتساب المعرفة في البلدان العربية من خلال التعليم 15
أ. دور التعليم في تكوين بناء القدرات البشرية 17
ب. دور التعليم في تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات 18
ج. جدوى الاستثمار في التعليم.....18
خامساً- التكامل التجاري والاستثماري بين الدول العربية لمواجهة المخاطر المحتملة.....19
سادساً- بعض النماذج من التجارب الدولية في تنمية وتطوير العنصر البشري.....21
أ. التجربة الصينية.....22
ب. التجربة الكندية.....23
ج. التجربة الماليزية.....24
د. التجربة اليابانية.....25
سابعاً- الدروس المستخلصة من التجارب الدولية لتعزيز طاقات الانسان العربي.....26
ثامناً- النتائج والتوصيات 27
قائمة المراجع.....28

تقديم

يعد الاستثمار في العنصر البشري في مختلف دول العالم من أهم العناصر الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا نجد أنه في ظل النظام العالمي الجديد والتحولات السياسية والتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، وما تتعرض له المنطقة العربية من أخطار، أصبح من الضروري وجود العنصر البشري المفكر والعالم في الدول العربية ليشكل عامل قوة وعنصراً مهماً في ركيزة البناء والتنمية المستدامة في عالمنا العربي والقضاء على البطالة، ومكافحة الفقر، وظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك ظاهرة هجرة العلماء وما يطلق عليها بنزيف العقول، وذلك لما لهذه الظاهرة من أثار وانعكاسات خطيرة بالنسبة لمستقبل البلدان في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولما يتم خسارته مكاسب لا يمكن تقديرها بثمن بالنسبة للدول العربية.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على " **تعزيز طاقات الإنسان العربي لمواكبة البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة** " وذلك من خلال عرضنا للبيئة الاقتصادية العالمية الجديدة ومتطلباتها البشرية من القوى العاملة، وتناولنا معوقات الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية، واحتياجات بناء القدرات البشرية لاكتساب المعرفة في البلدان العربية من خلال التعليم، ثم تناولنا بعد ذلك التكامل التجاري والاستثماري بين الدول العربية لمواجهة المخاطر المحتملة، ثم عرضنا لبعض النماذج من التجارب الدولية في تنمية وتطوير العنصر البشري، وأخيراً أشرنا إلى الدروس المستخلصة من التجارب الدولية لتعزيز طاقات الانسان العربي.

أملنا أن تشكل هذه المساهمة إضافة قيمة في مجال معالجة إشكالية هذه القضية البالغة الأهمية بالنسبة للدول العربية في ظل المتغيرات الراهنة.

مقدمة

إن الأولوية اليوم للدول العربية هي تنمية وتعزيز طاقات الإنسان العربي والاتجاه بقوة نحو التكامل التجاري والاستثماري في ما بين هذه الدول، من أجل مواجهة المخاطر المحتملة للبيئة الاقتصادية العالمية، وأن تسعى لتشجيع استثمار العنصر البشري في العالم العربي باعتباره من أهم العناصر الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالدول المتقدمة والدول الصناعية تنفق لذلك أموالاً طائلة من إجمالي موازنتها العامة على البحث والتطوير من أجل تنمية رأس المال البشري. وتشير الدراسات إلى أن كل دولار يستثمر في التدريب يعود على المؤسسة بعائد يقدر بحوالي ثلاثين دولاراً تقريباً، وأن الشركات الناجحة تنفق من ميزانية الأجور على التدريب والتطوير.

ويعد التعليم من أهم ضرورات إعداد وتنشئة وتكوين رأس المال البشري المؤهل للإنتاج والبحث والتطوير، وللرقي بمستوى التعليم وكيفية استيعاب مخرجاته، والحصول على متخصصين في جميع الميادين العلمية والفكرية المختلفة من أجل تطوير وتنمية مجتمعنا العربي، وكذلك تحقيق التنمية المستدامة والتي لا يمكن حصولنا عليها إلا بتنمية رأس المال البشري العربي. كما من المهم مواءمة مخرجات التعليم مع المتطلبات الجديدة لأسواق العمل، وتعزيز التكامل التجاري والاستثماري بين الدول العربية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية البشرية المستدامة.

أولا– الإطار النظري للدراسة

يعد العنصر البشري عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الشاملة في المجتمع، فالبشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، بما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية. وما تجربة دول جنوب شرق أسيا منا ببعيدة، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه التركيز على رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم[1].

فالعنصر البشري هو أساس كل نمو وتقدم، ومن خلال هذا العنصر المتعلم تتم تنمية وتطوير وحسن استغلال المورد الطبيعي. فالمورد البشري أي الإنسان في دولة مثل اليابان، على سبيل المثال، تمت تنميته بالشكل الأمثل على خلاف الحال في دول في إفريقيا والدول العربية[2].

وقد أرجعت أدبيات التنمية اهتمام علم الاقتصاد بقضية رأس المال البشري إلى الكتابات الأولى "لآدم سميث" في نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هذا الاهتمام قد اكتسب زخماً شديداً منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، حيث أوضح " كوزنتس" أن ما يقرب من 90% من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينيات يرجع في الأساس إلى تحسين قدرات الإنسان، والمعرفة والتنظيم، الأمر الذي أدى إلى التمييز بين الجانبين الكمي والكيفي للبشر والحديث عن رأس المال البشري والاستثمار في البشر[3]. ونبيّن في ما يلي تعريف العنصر البشري وأهميته وعناصره:

أ. تعريف رأس المال البشري

مفهوم رأس المال البشري ظهر بعد الدراسات التي قام بها بعض الاقتصاديين كشولتز وبيكر، اللذين أكدا على أنه لا يقل أهمية عن باقي رؤوس الأموال الأخرى، خصوصاً مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية، والتي تحتاج مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها، مما يجعل التعليم والتدريب عناصر السبق في التنافس القادم على الريادة العالمية[4].

ويرى بيكر في كتابه " رأس المال البشري" الذي تم نشره عام 1964، أن رأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية. وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر[5].

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه: " كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة"[6]. ومن تعريفات مصطلح رأس المال البشري واسعة الانتشار، تعريف منظمة اليونيسيف والذي يري أنه: "المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية"[7].

وعرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنه: "عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها". وفى هذا النطاق قام المجلس بتحديد ثلاثة مظاهر رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي[8]:

- الاستخدام الأمثل للقوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.
- تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني والتدريب.
- تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من حيث ضمان اشتراك جميع الفئات الاجتماعية الفعالة في تحقيق ذلك.

وقد أوضحت دراسة لليونسكو (2000) أنه من المعتاد أن يتم توليد ربع الدخل لأي دولة من خلال رأس المال المادي، بينما يتم توليد الباقي من خلال الممكنات البشرية. وعند تحليل رأس المال البشري على المستوى الكلي، من المهم فحص نظم التعليم بالكامل والتي تعتبر الأساس في بناء رأس المال البشري، بالإضافة إلى جودة مجتمع التعليم، والذي يوضح درجة تطور البشر بعد استكمالهم لمرحلة التعليم الأساسي، فالتعليم هو المكون البنائي الرئيسي في رأس المال البشري[9].

ونستخلص من ذلك أن الاستثمار في العنصر البشري هو من أجل تنمية قدرات ومهارات ومعارف الموارد البشرية بالكيفية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، من خلال الإنفاق على تطوير مواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته.

ب. أهمية رأس المال البشري

تعتبر الثروة البشرية المحرك الرئيسي لتحويل الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود. ومن بين المقاييس التي تقاس بها ثروة الدول، مستوى التكوين والتأهيل والقدرات التي يتوفر عليها مواطنوها، أي مواردها البشرية، التي تعتبر على قمة المكونات الإنتاجية التي تؤثر بشكل مباشر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه للدول. فالعنصر البشري المؤهَّل والمكوَّن تكويناً علمياً وتقنياً وإنتاجياً يعتبر عاملاً حاسماً لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

ويعد التعليم استثماراً في رأس المال البشري، لإمكانيته في تحقيق الأهداف المرجوة، وهو بذلك استثمار للموارد البشرية يعطي ثماره في حياة الأفراد وتنمية المجتمعات، فضلاً عن مقدرته في المساعدة على التقدم التقني والتكنولوجي الحديث، ويعد مصدراً من مصادر النمو الاقتصادي والتأثير في مستويات القراءة والمعرفة والصحة والأذواق وتحسين مستويات الاستهلاك. وتمثل الأهمية الاقتصادية لنمو وتراكم رأس المال البشري عدة نقاط منها ما يلي[10]:

- يساهم في بناء البحث العلمي والتغير التكنولوجي من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية من خلال الإعلام الواعي، مما يعطيه أهمية أكبر من دور رأس المال المادي في عملية التنمية وزيادة الدخل القومي.
- يجعل الأفراد ذو قدرة كبيرة على فهم واستيعاب التكنولوجيا الحديثة المعقدة والدقيقة، ويسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية، والتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع.
- يساعد على تحسين توزيع الدخل وتكافؤ الفرص، ويضمن التشغيل في القطاع العام.
- يؤدي لتطور الوعي البيئي وكيفية الحفاظ على بيئة خالية من التلوث وتخفيض مستوياته من خلال وسائل الإعلام الحديثة.
- يساعد على تشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فعندما تكسب النساء مالاً أكثر، يصبح من الأكثر احتمالاً أن يستثمرن في أبنائهن وعائلاتهن، ويعززن بذلك ثروة الأسرة ورفاهيتها، فضلاً تأثيراته في مستويات الإنتاجية والادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي.

وقد اعتبر كارل ماركس الإنسان أثمن رأس المال، وكذلك أدخل ايرفنج فيشر رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأي شيء يدر دخلاً عبر فترة من الزمن، وأن هذا الدخل يتولد عن رأس المال. وقد أشار الفريد مارشال إلى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر، ويكون ذلك من خلال التعليم الجيد وتنمية قدراتهم وتدريبهم.

ونجد أن بعض الدول العربية توجهت نحو التنمية البشرية للإنسان العربي بخطوات كبيرة وناجحة خاصة دول الخليج العربي، وانعكس ذلك على التنمية الاقتصادية بها، والجدول التالي يوضح لنا دليل التنمية البشرية في دول الخليج العربي كما يلي:

جدول رقم (1)

دليل التنمية البشرية في دول الخليج العربي				
الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	دليل التنمية البشرية	مستوى التنمية البشرية
1	الإمارات	30	0.846	تنمية بشرية مرتفعة جداً
2	قطر	37	0.831	تنمية بشرية مرتفعة جداً
3	البحرين	42	0.806	تنمية بشرية مرتفعة جداً
4	السعودية	56	0.770	تنمية بشرية مرتفعة
5	الكويت	63	0.760	تنمية بشرية مرتفعة
6	عُمان	89	0.705	تنمية بشرية مرتفعة

المصدر : https://www.google.com/search?q=

أهمية رأس المال البشري في دعم التنافسية ضمن اقتصاد المعرفة[11]

يعتبر رأس المال البشري في العصر الذي نعيشه وهو عصر المعلومات والاتصالات الحديث، الثروة الحقيقية للأمم وأساس عملية التنافس الاقتصادي باعتباره أساس الإبداع والابتكار. ومن بين أهم ما يميز رأس المال البشري عن رأس المال المادي هو كون رأس المال البشري غير قابل للتقليد، فالمعرفة عملية غير قابلة للتكهن بها وبنتائجها. ويمكن بيان دور الكفاءات البشرية في دعم التنافسية في عدد من النقاط نذكر منها:

- إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة والخبيرة في المجالات المختلفة.
- الكفاءات البشرية هي مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المورد البشري هو أساس الإبداع والابتكار واللذين يعتبران أساس الميزة التنافسية.
- العنصر البشري هو أساس التنظيم والتنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج المادية والبشرية.

ج. عناصر الاستثمار البشري[12]

يمكن تحديد مجموعة من العناصر تعد ضمن عناصر الاستثمار في رأس المال البشري، وتتمثل في التعليم والتدريب والتأهيل الصحي والبحث العلمي باعتبارها من أهم مقومات التنمية البشرية وركائزها، والتي بدونها لا يمكن أن تقوم تنمية بشرية أو اقتصادية. وكل عنصر من هذه العناصر هو استثمار في حد ذاته وتعطي مؤشراته مدى تقدم الدول في مجال التنمية البشرية. وهذه العناصر تتمثل في ما يلي:

- **التعليم:** يبحث الكثير من علماء الاقتصاد مفهوم التعليم بكونه رأس مال بشري من ناحية مخزون الموارد، ويعني مخزون الموارد المهارات والمعرفة المكتسبة نتيجة الحصول على التعليم. وعلى سبيل المثال، يعتبر كل من كوفمان وسكتولار أن المهارات والمعرفة المكتسبة في المدارس جزء من رأس المال البشري. ويبحث هاريسون ومايرز معدل تكوين رأس المال البشري باعتباره مؤشر التطور الموارد البشرية، ويعتبر التعليم عاملاً أساسياً في تطور المجتمعات، حيث تتواجد هناك علاقة ايجابية بين التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية.

- **البحث العلمي والتطوير:** اهتم البحث بمجال البحث العلمي والتطوير وأهميته في النمو والتنمية الاقتصادية كباقي عناصر رأس المال البشري والاستثمار فيها لأهمية هذا العنصر في تنمية معايير القوة في العالم حالياً، والذي يحظى بالتطورات الكثيرة والاقتراحات المشاركة في العلم والتكنولوجيا. إلا أن الواقع العلمي والتكنولوجي العربي يحمل في طياته عوامل الاختلال والتراجع، على الرغم مما يتم عن نقل للتكنولوجيا وفي ظل وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في مجال البحث العلمي كما في مجال التنمية البشرية.

- **التدريب:** هو عملية تعلم عملي، والهدف منها تطوير وتحسين كفاءة الأداء لدى الأفراد، أي إحداث تغيير برفع المستوى إلى مستويات رفيعة عن طريق الخبرة والتمرن.

- **التأهيل الصحي:** الإنسان هو غاية التنمية وهدفها الأساسي هو إن يحيا الإنسان حياة طويلة وخالية من الأمراض والعلل، وأن يتعلم إلى أن يصل إلى المورد الذي يكفل له مستوى معيشي كريم. فلكي يكون العنصر البشري فعالاً وقادراً على ممارسة حياته اليومية بشكل أفضل يجب إن يتمتع بصحة جيدة تكفل له العيش السليم أطول عمر ممكن لكي يكون قادراً على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

ثانياً– البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة ومتطلباتها البشرية من القوى العاملة

تشهد البيئة الاقتصادية العالمية اليوم تغيرات مستمرة، تتميز بانفتاح الأسواق وارتفاع حدة المنافسة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والمعلوماتي. وأصبح العالم يعيش تطورات تمس مختلف المجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وغيرها. لهذا وأمام هذه التغيرات تجد الدول العربية نفسها أمام تحديات كبيرة أهمها بناء المورد البشري الفعال والمؤهل للعمل. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول العربية لرفع مستوى التنمية البشرية، والاتجاه العام المتصاعد الذي تم تحقيقه في مؤشر التنمية البشرية على مدى السنوات الماضية، إلا إنه ما زالت هناك فجوات كبيرة من أجل الوصول لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في الدول العربية.

أ. التطورات الجديدة في الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الأخير من القرن الماضي الكثير من التحولات الاقتصادية بفضل زيادة التجارة والتغيرات التكنولوجية والسياسية ورغم التقدم الكبير المحرز على المستوى العالمي، نجد أن معظم الحكومات لم تضمن تقاسم مكاسب النمو الاقتصادي بين جميع مواطنيها بما في ذلك الناتجة عن التجارة.

يشير البنك الدولي إنه من المتوقع أن ينخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.9% عام 2019 مقارنة مع نسبة 3% عام 2018، وذلك مع تنامي المخاطر التي تواجه هذه التوقعات. فقد تراجعت معدلات التجارة والتصنيع على الصعيد العالمي، وما زالت التوترات التجارية مرتفعة، ويشهد بعض بلدان الأسواق الناشئة الضخمة ضغوطا شديدة على الأسواق المالية. كما يتوقع أن ينخفض معدل النمو في البلدان المتقدمة إلى 2% هذا العام. وتشير التوقعات إلى تأثير تراجع الطلب الخارجي وارتفاع تكلفة الاقتراض واستمرار عدم اليقين بشأن السياسات على توقعات النمو في الأسواق الناشئة والبلدان النامية. ومن المقدر أن يظل النمو في هذه المجموعة ثابتا عند نسبة أضعف من المتوقع لهذا العام وهي 4.2%. ونجد مع تزايد المصاعب الاقتصادية والمالية أمام بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية، يمكن أن يتعرض التقدم الذي حققه العالم في الحد من الفقر المدقع للخطر. وللحفاظ على الزخم، يتعين على البلدان الاستثمار في البشر، وتعزيز النمو الشامل وبناء مجتمعات قادرة على الصمود[13].

وفي بعض المناطق من العالم لا تزال هناك واحدة من أسرع مناطق البلدان النامية نمواً في العالم. وهي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومع ذلك، ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو بالمنطقة إلى 6%

خلال العام الحالي 2019. ومن المتوقع أن يتراجع النمو في الصين إلى 6.2% هذا العام مع الاستمرار في إعادة التوازن في المراكز المحلية والخارجية. وتشير التوقعات إلى أن نمو باقي المنطقة بنسبة 5.2% عام 2019 حيث أن الطلب المرن سيعوض الأثر السلبي لانخفاض الصادرات. ومن المتوقع أن يظل معدل النمو في إندونيسيا ثابتا عند 5.2%[14].

أما بالنسبة إلى معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإننا نجد توقعات البنك الدولي تشير إلى أن هذ النمو سيرتفع خلال العام الجاري بنسبة 1.9%، رغم أن النمو في التجارة العالمية سيتراجع. ووفقا للتقرير، فإن البنك يتوقع أن مصر ستحقق واحدا من أعلى نسب النمو في المنطقة في العام 2019 بالوصول إلى 5.6%، بينما سيتراجع في الجزائر إلى 2.3%، وهي نسبة تقل عن نظيرتها في كل المغرب وتونس التي يعتقد أنها سترتفع إلى 2.9%. وفي دول الخليج العربية، نجد أن معدل النمو سيرتفع من 2% عام 2018 إلى 2.6% في العام الحالي، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط، ومن زيادة الاستثمار وإصلاح اللوائح التنظيمية[15]. والشكل التالي يوضح لنا أخر معدلات النمو على مستوى العالم ومنها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يلي:

شكل رقم (1)

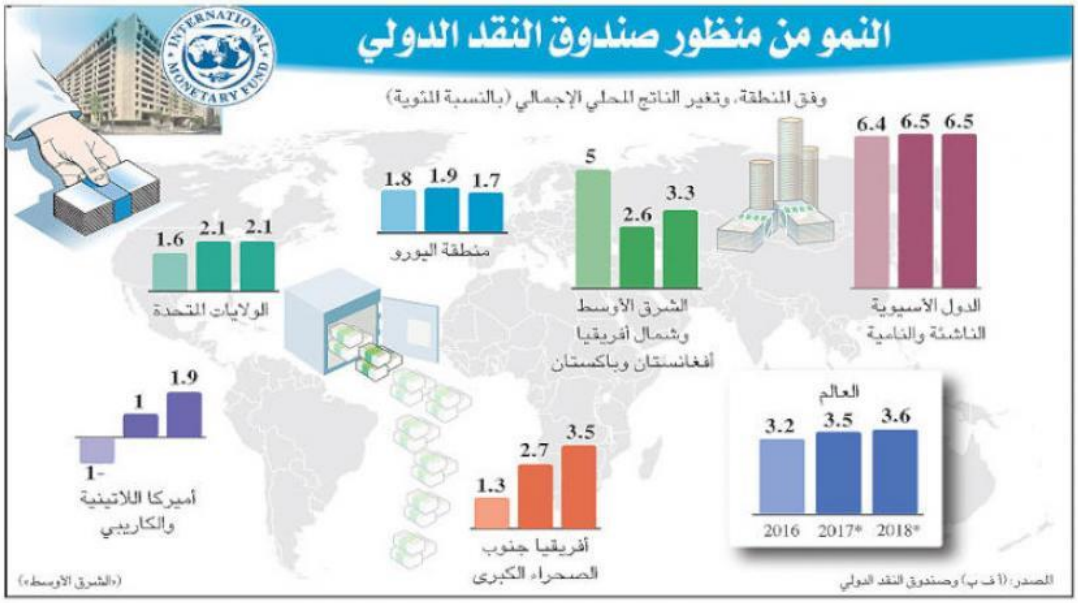

المصدر : https://www.google.com/search?q=

ب. الاختلالات الموجودة بالاقتصادات العربية

إن الاختلالات والتشوهات الهيكلية هي السبب الرئيس في ضعف النمو القطاعي في الاقتصادات العربية، نظراً لأن الاقتصادات العربية تفتقر للتنويع في الهياكل الاقتصادية القائمة، لهذا على الدول العربية أن تتبني سياسات جديدة تمكنها من تحويل اقتصاداتها.

وتشير التجارب الدولية إلى أن هناك علاقة قوية بين التنويع في الهيكل الاقتصادي واستدامة النمو، فالدول التي تمتلك هياكل اقتصادية متنوعة تكون في الغالب أقل تعرضا لتأثير الصدمات الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادي، وذلك لأن التنويع يساعد على حجم ونوعية الروابط والتشابكات داخل الاقتصاد، وهذا يؤدي إلي زيادة الإنتاج والكفاءة والتطور في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وهناك الكثير من الاختلالات في اقتصادات بعض الدول العربية، من أهمها تدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك لأن مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالدولة يؤدي إلى حل كثير من المشاكل الاقتصادية بها وعلى رأسها مشكلة البطالة التي تعد أكبر المشاكل التي تواجه الحكومات العربية، حيث يحتل القطاع الخاص اليوم دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم منها والنامي على حد السواء، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. لهذا نرى أن تحقيق النمو الاقتصادي المولد للدخل وفرص العمل في الدول العربية يتوقف على مدى قدرة واستعداد الحكومات العربية على إنشاء وتنمية قطاع خاص متطور، يسعى إلى توفير فرص عمل دائمة ومستوى أفضل للدخل ويتحمل مسؤوليته الكاملة في التنمية الاقتصادية. وذلك إضافة لكثير من الاختلالات الأخرى، ومنها الاختلال الكبير في بيئة الأعمال العربية، واختلال أسواق العمل الوطنية، إضافة إلى الاختلال في تنمية رأس المال البشري العربي.

وتعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي لأي دولة هو من الأمور الهامة التي تؤدي لاستدامة النمو الاقتصادي. ونجد أن العديد من الدراسات التطبيقية الدولية قد وثقت دور التنويع الاقتصادي في البلدان النامية في تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وإطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة. لهذا نؤكد على أهمية نوعية الهياكل الاقتصادية في استدامة النمو وتحقيقه، فالتغير التكنولوجي مثلا ينتج قطاعات اقتصادية جديدة ويقلص قطاعات أخرى ذات تكنولوجيا أقل تطوراً، ويتفاعل التغير التكنولوجي مع التغير في الطلب ليحدث التغير في هيكل الإنتاج في الدول. والشكل التالي يوضح لنا العلاقة بين التحول في الهياكل الاقتصادية واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[16]، كما يلي:

شكل رقم (2)

العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

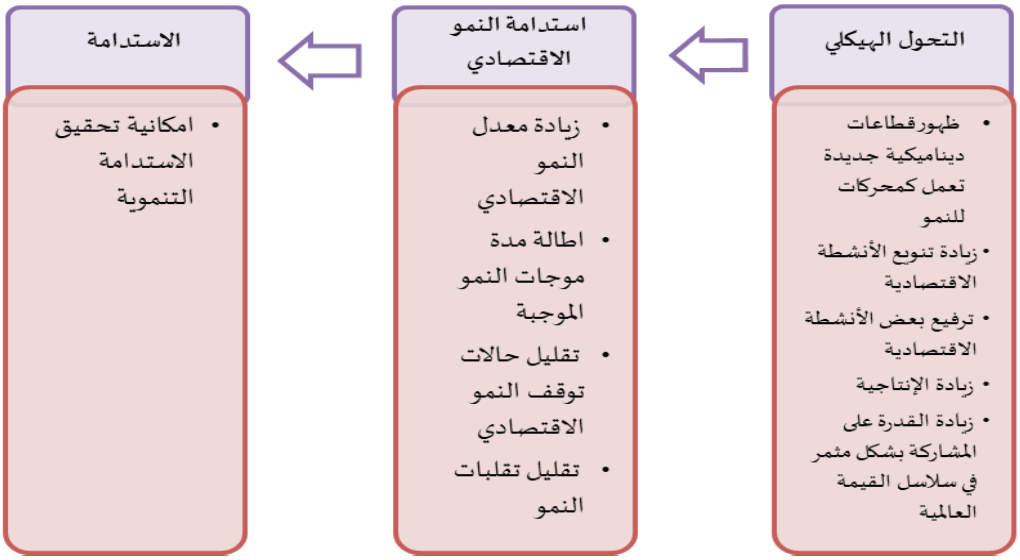

المصدر: تقرير التنمية العربية لعام 2018.

ويمثل رأس المال البشري المؤهل والقادر على الابتكار الركيزة الأساسية لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، والتعامل مع التكنولوجيا المتطورة، وهي التي تساعد على إرساء قواعد ومتطلبات النمو والاستدامة في الدول العربية التي تعول كثيرا على القدرات البشرية وبيئة الابتكار في تحقيق التنمية المنشودة، وذلك من خلال التركيز على نشر وتطوير التعليم بكافة مراحله. فالتقارير العالمية تظهر بشكل جلي أن رأس المال البشري يعاني انخفاضا في جودته، وهو الأمر الذي يعد قيدا حادا على قدرة الدول في بناء منظومة وطنية للتقنية الحديثة ونقلها لتطوير الإنتاج ورفع الإنتاجية واستدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية[17].

ج. احتياجات الاقتصادات العربية من الطاقات البشرية

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لرفع مستوى التنمية البشرية في البلدان العربية، والاتجاه العام المتصاعد الذي تحقق في مؤشر التنمية البشرية في السنوات الماضية، خاصة في دول الخليج العربي، إلا أنه ما زالت هناك فجوات، ليس فقط بين ما تحقق في بعض الدول، ولكن أيضا بين بعض البلدان المختلفة، ولهذا نجد أنه ما زالت هناك فجوة كبيرة في بعض مؤشرات التنمية البشرية في الكثير من الدول

العربية وما تحتاجه من كفاءات بشرية قادرة على نقل التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية. فاقتصادات الدول العربية تحتاج إلى ما يلي[18]:

- اتخاذ سياسات بناء القدرات وتوطين المعرفة والتقنيات التكنولوجية الحديثة، حيث يمثل رأس المال البشري المؤهل القادر على الابتكار الركيزة الأساسية لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، ولإرساء قواعد ومتطلبات النمو. فعلى الرغم من أن الدول العربية حققت قفزات كبيرة في نشر التعليم ومحاربة الأمية، فإنها في أغلبها تعاني من انخفاض جودة التعليم مما يعيق عملية التطور التقني ويزيد من اتساع الفجوة مع الدول الصناعية، وكذلك صعوبة نقل وتطوير التكنولوجيا.
- تحتاج الدول العربية إلى أحد أهم عناصر السياسات التنموية الحديثة، ألا وهو رأس المال البشري صاحب المهارات الفنية والإدارية التي تحقق إنتاجية أعلى تسمح للإنتاج المحلي التنافسي في الأسواق الدولية، والذي يجذب الاستثمار ويوجه نحو الأنشطة الإنتاجية التصديرية، والتي تعتمد على القوى البشرية المتطورة صاحبة المهارات الفنية، فالدول العربية تحتاج لتطوير رأس المال البشري، خاصة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.
- تحتاج البلدان العربية إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التدريب والتطوير والتمكين والاهتمام بتنمية وتعزيز المهارات والكفاءات النوعية التي يحتاجها سوق العمل في ظل التطور العالمي المتسارع في التكنولوجيا.
- الحد من هجرة الكفاءات العلمية وتهيئة المناخ والبيئة المؤاتية لعودة وجذب العقول العربية المهاجرة والحد من هجرة الشباب العربي، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار والامن وإنهاء الاضطرابات الدائرة في بعض البلدان العربية وتوفير الحوافز المناسبة لهم.

ثالثاً– معوقات الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية

بالرغم من أن الموارد البشرية هي القاعدة الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق رفاهية الشعوب، نجد أن العنصر البشري لم يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام. وتبدو مظاهر عدم الاهتمام في الاختلال في التخطيط للموارد البشرية العربية ومعوقات الاستثمار في العنصر البشري في ما يلي[19]:

أ. ضعف ارتباط مخرجات التعليم مع احتياجات أسواق العمل المتغيرة

تركز منظومات التعليم العربية على أعداد المتخرجين دون إنتاج المهارات والمعارف اللازمة للتنمية والمساهمة في رفع الإنتاجية والنمو، حيث أصبحت الشهادات هي المعيار الأساسي للتوظيف في القطاع العام، مما أدى إلى ظاهرة السعي المفرط للحصول على شهادات أعلى استجابة لاحتياجات التوظيف في القطاع الحكومي، وليس سبيلاً لاكتساب المهارات، وإلى انتشار الوظائف غير المنتجة التي لا تؤدي إلى تحسين القدرات التنافسية في الاقتصاد، وبالتالي سوء استخدام وهدر رأس المال البشري.

ولا تزال الدول العربية بعيدة عن الاستجابة للمعايير الدولية، خاصة للتعليم المهني، مما جعل الطلبة غير مسلحين بالمهارات اللازمة للعمل، مما يسهم في اتساع الفجوة بين التعليم وحاجات أسواق العمل، ويؤدي إلى عدم تحقيق أهداف برامج إصلاح التعليم المتمثلة في إكساب الطلبة المهارات والمعارف والقدرات المطلوبة لزيادة الإنتاجية وخلق ميزات تنافسية جديدة.

ونجد أنه في كثير من الحالات لا تتمكن الجامعات العربية من أداء دورها في مجال تنمية المعارف وتوفير المهارات الأساسية للاستجابة إلى الحاجيات المستجدة لأسواق العمل العربية من مهارات وتخصصات، كما أنها لم تسهم بالقدر الكافي في تقديم البحوث العلمية المرتبطة باحتياجات التنمية الاقتصادية، مما يعمق الانفصام بين الجامعة وأسواق العمل.

ب. قصور سياسات أسواق العمل في الاستفادة من الموارد البشرية

يحدث ذلك لعدم قدرة الاقتصادات العربية على توفير فرص عمل كافية للمتعلمين وأصحاب المهارات العالية نتيجة لعدم تنوعها وتخصص العديد منها في القطاعات الإنتاجية الأولية وفي السلع ذات القيمة المضافة المتدنية، بالإضافة إلى استقطاب قطاع الصناعات التحويلية للنصيب الأقل من إجمالي القوى العاملة العربية، بسبب ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج، حيث بلغ بالنسبة للدول العربية ككل 17% عام 2012. كذلك تتسم أسواق العمل بعدم الكفاءة، حيث تتركز معظم وظائف القطاع الخاص في القطاع غير الرسمي ذي الإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية بالمقارنة مع القطاع العام الرسمي الذي يعتبر أكبر مصدر للتوظيف في الدول العربية. كما أنه في كثير من الحالات تلعب المحسوبية والنفوذ دوراً أكبر من التحصيل العلمي والكفاءات في التعين في الوظائف، وهو ما يرسخ لدى الأفراد القناعة بأن الشهادة إذا ما توافرت المحسوبية والعلاقات الشخصية المناسبة كافية لأغراض التوظيف، وبالتالي يقل لديهم الحافز لتطوير مهاراتهم داخل وخارج إطار الجامعة.

ج. المركزية الشديدة في إدارة منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني

تركز أنظمة التعليم المهني والتقني والتدريب في الدول العربية كل اهتمامها على جانب عرض العمالة وليس على جانب الطلب، ويؤثر هذا إلى حد كبير في تدني المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم المهني والتقني والاحتياجات النوعية لسوق العمل، بالإضافة إلى ضعف الترابط بين نظم التدريب وخطط التنمية وغياب معلومات عن سوق العمل. وكذلك ضعف الكادر التدريبي العامل في المؤسسات التعليمية والتدريبية، مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة بين خريجي منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني.

رابعاً– بناء القدرات البشرية لاكتساب المعرفة في البلدان العربية من خلال التعليم

يعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم عوامل بناء وتعزيز القدرات البشرية، ولقد عانت الأقطار العربية عند استقلالها من عجز تعليمي بالغ الأهمية، ومقارنة بالبلدان النامية في منطقتي أسيا وأمريكا اللاتينية كان الحصول على التعليم في البلدان العربية محدوداً والأمية منتشرة على نطاق واسع ومستوى التعليم للفرد العادي منخفضاً.

إلا أننا نجد خلال الثلاثين عاماً الماضية أنها اتسمت ببذل الحكومات العربية جهوداً كبيرة في مجال الخدمات التعليمية، بالإضافة إلى التوسع في التعليم الابتدائي. وقد قامت العديد من الدول العربية بتنفيذ حملات واسعة لمحو الأمية، واحتل الإنفاق على التعليم في العقود الثلاثة السابقة مكاناً متميزاً، إذ بلغ معدله في عام 1994 نحو(5.2%) تقريباً من الناتج القومي الإجمالي، ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم وإن كان يتفاوت من دولة إلى أخرى من الدول العربية نتيجة للأوضاع المالية لكل دولة، وقد بلغ معدل الإنفاق في الدول النامية (3.9%) تقريباً وفي الدول المتقدمة (5.1%) تقريباً لنفس العام.

وعلى الرغم من ذلك لا تزال نسبة الأمية بين الكبار بحدود 40% وهي من أعلى المعدلات في العالم، هذا مع الأخذ في الاعتبار وجود فوارق كبيرة بين الدول العربية بشأن نسبة الأمية. وبالنسبة للتعليم الثانوي فقد شهد تطوراً مهماً في جميع البلدان العربية، وفي نفس الوقت ارتفع عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في جميع الدول العربية[20]. والجدول التالي يوضح لنا نسبة المتعلمين في الدول العربية كما يلي:

جدول (2)

نسبة المتعلمين بالدول العربية

الدولة	عدد السكان الكلي	نسبة التعليم (الجميع)	تعليم الذكور	تعليم المرأة
فلسطين قطاع غزة	1.7 مليون	96.4%	98.3%	94.3%
قطر	1.5 مليون	96.3%	96.5%	95.4%
فلسطين الضفة الغربية	3.7 مليون	95.6%	98.1%	93.1%
البحرين	1.5 مليون	94.6%	96.1%	91.6%
الكويت	3 مليون	94%	94.4%	97%
الأردن	6.5 مليون	93.4%	96.6%	90.2%
لبنان	4 مليون	89.6%	93.4%	86%
تونس	10.5 مليون	89.3%	83.4%	65.3%
ليبيا	6.5 مليون	89.2%	95.6%	82.7%
السعودية	26 مليون	86.6%	90.4%	81.3%
سلطنة عمان	3 مليون	81.4%	86.8%	73.5%
سوريا	22.5 مليون	79.6%	86%	73.6%
جامعة الدول العربية	350 مليون	**79.0%**		
العراق	31 مليون	78.2%	86%	70.6%
الإمارات	9 مليون	77.9%	76.1%	81.7%
جزر القمر	0.7 مليون	75.5%	80.5%	70.6%
مصر	84 مليون	73.9%	81.7%	65.8%
الجزائر	37 مليون	72.6%	81.3%	63.9%
السودان	30 مليون	71.9%	80.7%	63.2%
جيبوتي	0.8 مليون	70%	N/A	N/A
المغرب	32 مليون	67.1%	76.1%	57.6%
اليمن	24 مليون	63.9%	81.2%	46.8%
موريتانيا	3.5 مليون	58%	64.9%	51.2%
الصومال	10.5 مليون	37.8%	49.7%	25.8%
الصحراء الغربية	N/A	N/A	N/A	N/A

المصدر: في 2017/3/21 https://arabi21.com/story/813564

يتضح لنا من الجدول السابق أن نسبة المتعلمين في أوساط الشعب الفلسطيني هي الأعلى عربياً، يليهم مباشرة دولة قطر، فيما يتربع على ذيل القائمة كل من الصومال وموريتانيا واليمن والمغرب. أما

اللافت في القائمة فهو أن نسبة التعليم في كل من مصر والإمارات دون المتوسط، ومن بين الدول الأقل عربياً. وتبلغ نسبة المتعلمين في العالم العربي كله 79% فقط، إلا أن 11 دولة عربية فقط تزيد فيها نسبة المتعلمين عن هذه النسبة، بينما تعاني الدول العربية المتبقية من نسب تعليم أقل من هذه النسبة التي تمثل متوسطاً على مستوى العالم العربي.

أ. دور التعليم في تكوين بناء القدرات البشرية

يوجد إجماع عالمي حول أهمية ومحورية دور التعليم في خلق الإبداع المجتمعي القادر على زيادة الإنتاجية، وتحسين فرص العمل والقضاء على البطالة، ورفع المستوى النوعي لحياة المجتمع. ولهذا تعكس سلسلة المؤتمرات الدولية التي قامت الأمم المتحدة بعقدها في فترة التسعينيات من القرن الماضي، الإجماع الدولي على ضرورة تبني التنمية البشرية كآلة محركة للتنمية الاقتصادية المستدامة وبناء القدرة التنافسية من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وتعليمة وتدريبه على الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتي تضمن قدرة الاقتصاد على الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية وتحصن الاقتصاد ضد الهزات الخارجية.

لقد أولى الاقتصاديون اهتماماً كبيراً بقطاع التعليم ودراسة آثار التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة، وفي تكوين رأس المال البشري بصورة خاصة، وهذا الاهتمام يعود إلى عدة عوامل منها[21]:

- التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية: حيث أن مسألة التنمية الاقتصادية ومشاكلها أصبحت اليوم ذائعة على المستويات الوطنية والقومية والدولية، خاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية. ولا شك أن النهوض بمستوى قطاع التعليم يشكل أحد الأدوات الفعالة في هذا المجال، إذ يرتبط التطور الاقتصادي بالتطور التعليمي ارتباطاً وثيقاً يجعله متغيراً تابعاً له في المدى والاتجاه.
- تصاعد أهمية دور رأس المال: حيث أن النظريات الاقتصادية الحديثة أكدت على دور وأهمية تكوين رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية. هذا الدور الذي يساهم بخلق القدرة الكبيرة على إنتاج الثروات المادية.
- تزايد الإنفاق على قطاع التعليم: فقد شهد العالم المعاصر توسعاً كبيراً في القطاع التعليمي تبعه تزايد النفقات التعليمية في مختلف البلدان تزايدا كبيراً الأمر الذي حمل على البحث في مدى الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من هذه الأموال التي يتم إنفاقها على قطاع التعليم،

ومقدار ما يعود منها على الاقتصاد والمجتمع.

ب. دور التعليم في تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات

إن تعاظم دور التعليم في النتيجة الاقتصادية تستهدف تكوين رأس المال البشري عن طريق زيادة تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها على الدوام في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك يزيد زيادة كبيرة من أهمية استثمار الإنسان كمورد منتج وكقيمة اجتماعية سامية من خلال مجموعة من المتغيرات النوعية تتركز على زيادة قدرة العمل على الإنتاج والإبداع. ومن هنا نجد أن قطاع التعليم يلعب دوراً أساسياً في إعداد الأخصائيين والفنيين والعمال المهرة خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص شديد في أعداد أولئك، والذي يعتبر واحداً من بين العقبات التي تواجه التطور الاقتصادي والحضاري في تلك الدول[22]. وترجع تجربة التصنيع في الدول المتقدمة إلى وجود علاقة قوية بين مستوى التكنولوجيا وأساليب الإنتاج من جهة، وهيكل المهارات البشرية ونظم التربية والتعليم من جهة ثانية، فاستخدام تكنولوجيا عالية يعني اعتماد أسلوب إنتاج متقدم ومهارات بشرية عالية لن تتحقق إلا في ظل مستوى مرتفع من المعرفة والتعليم[23].

ج. جدوى الاستثمار في التعليم

يعتبر التطور التقني والعملي من الأسباب الأساسية التي أدت إلى اعتبار قطاع التعليم قطاعاً منتجاً، خصوصاً إذا علمنا أن معظم التكنولوجيات الجديدة والحديثة مخترعوها هم مخرجات التعليم. ولكي نطبق هذه التكنولوجيا والتقنيات الحديثة يلزمنا عنصراً بشرياً ماهراً ومدرباً قادراً فكرياً وعقلياً على استيعابها. ولهذا تلجأ معظم الدول كي تواكب الحضارة التكنولوجية إلى إعداد باحثين قادرين على القيام بهذه المهمة، وذلك عن طريق الاستثمار في قطاع التعليم. حيث تزايد الاهتمام باقتصاديات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وقد أكد العلماء أن الإنسان في القرن الحالي سيكون هو العنصر الحاكم والفعال والقادر على أن يستثمر متعلماً ومتعدد المهارات، وأن المعرفة قوة، ومن ثم فالأمة القوية هي الأمة العارفة أما الأمة التي ستتخلف عن استثمار مواردها البشرية فستبقى في خطر، خصوصاً إذا علمنا أن السرعة التي تتغير بها التكنولوجيا تكاد تكون تقريبا يومية[24].

خامساً– التكامل التجاري والاستثماري بين الدول العربية لمواجهة المخاطر المحتملة

يكمن التحول الاقتصادي والإصلاح في الدول العربية في تكوين رأس المال البشري، والاستثمار فيه والتعاون بين البلدان العربية وتبادل الخبرات بشأنه. وفي مشروع رأس المال البشري الذي أطلقه البنك الدولي في الآونة الأخيرة، نجد أن بعض الدول العربية قد خطت خطوات ناجحة في هذا الاتجاه، حيث كانت درجات تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي على مؤشر رأس المال البشري أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكنها أدنى من دول أخرى ذات مستويات دخل مماثلة مثل ألمانيا وإيرلندا وسنغافورة. وكانت ثلاث دول عربية هي السعودية والكويت والإمارات، من أوائل المنضمين إلى مشروع رأس المال البشري التابع للبنك الدولي، وهو دليل على التزامها بتحسين رأسمالها البشري. فالدول العربية عليها الاتجاه نحو الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية البشرية. وطبقا لتقرير البنك الدولي هناك اقتراح لتعزيز رأس المال البشري في دول مجلس التعاون الخليجي، ومثل هذا الاقتراح يجب تعميمه وتطبيقه في الدول العربية الأخرى، وعليها أن تسعى لتحقيق التنمية البشرية والتعاون والتكامل فيما بينها. وهذا الاقتراح يتضمن أربعة مناهج ضرورية لتحقيق التنمية البشرية في العالم العربي هي[25]:

- الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة لتزويد الأطفال بأساس قوي للتعلم.
- تحسين رأس المال البشري للبالغين عن طريق التشديد على التعلم مدى الحياة، وزيادة مشاركة الإناث في الأيدي العاملة، وتقليص التباين بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، والوقاية من الأمراض المزمنة والإصابات.
- إعداد الشباب لمتطلبات المستقبل عن طريق تحسين نواتج تعلمهم، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل، وتقليص عوامل الخطر الرئيسية على الصحة مثل التدخين، والخمول، والنظام الغذائي غير الصحي.
- تنفيذ سياسات من شأنها إحداث تغيير في الأعراف والسلوكيات الاجتماعية.

الخطوات المطلوبة على المستوى العربي المشترك للتنمية البشرية

على الدول العربية أن تعمل على تحقيق التنمية البشرية ونشر وتطوير التعليم والاهتمام بمشاريع نقل التكنولوجيا والتقنية الحديثة في ما بينها، وأن تتبنى منظومة متكاملة تستطيع من خلالها العمل على تطوير وتحديث آليات التعليم والتنمية البشرية في العالم العربي، إذ أنه دون ذلك ستضيع الجهود والإنفاقات

ولا نستطيع تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي، لهذا فالحكومات العربية عليها القيام باتخاذ مجموعة من الخطوات على المستوى العربي المشترك منها:

- التركيز على التنمية البشرية وزيادة معارف وقدرات ومهارات وأخلاقيات العمل في الدول العربية، وتعزيز طاقات الانسان العربي من خلال التعليم والتدريب والإبداع في كافة مجالات العلوم والمعارف، وذلك من أجل تقدم الدول العربية واستقرارها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.
- تهيئة أفراد المجتمع لمرحلة التغيير والعمل على تحرير أفراد المجتمع من التخلف والفقر، والعمل على ترشيد نفقات الحكومات العربية. والاهتمام بالتعليم خاصة التقني والمهني من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات مرحلة التغيير وتحمل مسؤولياتها من أجل تحقيق التنمية والتقدم لعالمنا العربي.
- فتح المجال لمشاركة القطاع الخاص وللشركات والمستثمرين الأجانب من أجل خلق فرص العمل ونقل التقنية الحديثة كما فعلت الدول المتقدمة، والاستثمار في مجال التنمية البشرية، مما انعكس على اقتصاداتها ومستويات المعيشة بها، واعتمادها على الذات وعدم التبعية للمؤسسات المالية الدولية والأجنبية.
- إنشاء كيان عربي قوي متخصص في مجال التنمية البشرية يقوم على إدارته مجموعة من الكفاءات العلمية العربية المتميزة بالخبرة والكفاءة في مجال التنمية البشرية، لنقل الخبرات وتدريب رأس المال البشري العربي ليتمكن من مواجهة التحديات بتقنيات حديثة.
- دعم ورعاية الباحثين وأساتذة الجامعات وتوفير المناخ الملائم للبحث والإبداع. والعمل على الارتقاء بمستوى البحث العلمي في الدول العربية، وتطبيق البحوث على أرض الواقع. – الحد من هجرة العقول العربية وتهيئة المناخ لبقائهم في بلادهم وللعودة، والعمل على جذب العلماء والكفاءات العرب المهاجرين إلى الخارج، والاستفادة منهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا الحديثة..

إضافة إلى ذلك، يعد التكامل التجاري والاستثماري ضرورة ملحة بين الدول العربية لتحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة المخاطر المحتملة التي تتعرض لها الاقتصادات العربية في ظل التغيرات الدولية الراهنة. لهذا يسعى التكامل التجاري والاقتصادي إلى أن تقدم دولة للأخرى ما تحتاجه من عناصر تنقصها لتعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي بينهما، وذلك في إطار متكافئ بينها كما هو الحال في التحالفات والتكتلات الاقتصادية التي تنشأ بين الدول المتقدمة، مثل حالة دول أوروبا الغربية، أو غير متكافئة كما في حالة التكامل بين الدول المتقدمة والدول النامية مما يدفع علاقات التكامل الاقتصادي إلى الأمام، سواء أكانت

مؤسسية، أو عبر اتفاقيات، أو علاقات تبادل تجاري واستثمارات مشتركة. وقد حظي موضوع التكامل الاقتصادي العربي بمكانة متميزة في اهتمامات الأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبدأ الأمر بقيام جامعة الدول العربية عام 1945 بعضوية الدول السبع المستقلة آنذاك وهي: مصر، والعراق، والأردن، وسوريا، ولبنان، والسعودية، واليمن، وتوالى بعد ذلك انضمام باقي الدول العربية[26].

ونجد حالياً غالبية الدول العربية تعاني من تحديات وصعوبات متعددة، أولها التحديات السياسية والوضع الأمني والاقتصادي، إضافة إلى التحديات الاجتماعية، وضعف التنمية البشرية. بعض هذه المشاكل ناتج عن خلل في البناء الداخلي للدول العربية، والبعض الآخر ناتج عن عوامل خارجية. وبين هذه وتلك تسعى غالبية الدول العربية لوضع الخطط التنموية الملائمة لظروفها الذاتية المتمايزة. هذه الخطط لا تستطيع القضاء على هذه التحديات، ولن تنجح سوى بالتعاون في ما بينها من أجل مواجهة الضغوط الخارجية التي تتعرض لها المنطقة بأسرها من العالم العربي.

والتعاون التجاري والاستثماري في ما بين الدول العربية سيكون له أكبر الأثر على النمو الاقتصادي العربي، خاصة التعاون في نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات العلمية والكفاءات ولا سيما البحوث العلمية الحديثة، والتعاون في ما بينها لتبادل الخبرات المختلفة خاصة في مجال التعليم الفني، وعقد الاتفاقات بشأن تأهيل العنصر البشري العربي بما يتماشى مع أسواق العمل العربية. لهذا على الدول العربية أن تسعى بجدية لإزالة وعلاج المعوقات التي تواجه التكامل بينها وتنمية المبادلات التجارية البينية العربية، خاصة المتعلق منها بغياب الشفافية والمعلومات حول التبادل التجاري والاستثماري بين الدول الأعضاء، وعلى نحو خاص في المجالات ذات الصلة بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى مجالات التقنية الحديثة وكذلك التمييز في المعاملة الضريبية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[27].

إضافة إلى ما سبق، فإن الدول العربية تواجه حالياً تحديات كبيرة أكثر حدة من تلك التي واجهتها في الفترات السابقة. وأكثرها إلحاحاً وخطورة هي ظاهرة العولمة بكل إرهاصاتها مثل تحرير التجارة الدولية أو ما يسمى اقتصاد السوق، وكذلك تدويل الإنتاج وازدياد قوة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل الاتحاد الأوروبي ونافتا وغيرها[28].

سادساً- بعض النماذج من التجارب الدولية في تنمية وتطوير العنصر البشري

قامت العديد من الدراسات بتناول العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، ونستعرض

في هذا المجال بعض النماذج من التجارب الدولية في بناء مجتمع المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، ونذكر بعض من هذه النماذج فيما يلي:

أ. التجربة الصينية[29]

تعيش الصين تجربة خلاقة على صعيد التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، وذلك يتم من خلال توجهاتها البناءة في إدارة المعرفة التي تمتلكها. ولهذا نجد أن التجربة الصينية جديرة بالاهتمام والدراسة واستخلاص العبر منها لصياغة سياسات تنموية عربية شاملة ومستدامة. فقد شددت الحكومة الصينية على دور التعليم والبحث العلمي وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية، بهدف تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمع الصيني ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الملحة، وكذلك العمل على إزالة شبح الفقر عن السكان للوصول إلى استقرار اقتصادي يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للشعب، وبالتالي توفير الأمن القومي للدولة الصينية.

لقد شهد عام 1993 بداية الانطلاق الفعلي في تطوير التعليم والتقدم العلمي الصيني واعتماد رؤية استراتيجية شعارها "إنعاش الصين من خلال العلوم والتكنولوجيا والمعرفة"، وحددت أهدافا ينبغي التوصل إليها في العام 2010، تمثلت تلك الأهداف في زيادة معدلات الانتساب إلى التعليم وتعزيز التعليم المهني وتوسيع التعليم العالي واستئصال الأمية، ومضاعفة الجهود في العلوم والتكنولوجيا في موازاة العمل علي متابعة جهود تحسين جودة التعليم، إضافة إلى مضاعفة الجهود لاستئصال الأمية العلمية والمهنية، وتطوير مؤهلات رأس المال البشري وتعزيز احتياجاتهم واعتبار التعليم والمعرفة استثماراً منتجاً، وتأسيس وتشجيع نظام للابتكار والاختراع في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وبناء مؤسسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتأهيل عدد غير محدد من الكوادر العليا الوطنية المؤهلة لقيادة وإدارة البحوث، والسعي لتحديث وتطوير القدرات الابتكارية الكامنة في النخب العلمية واكتشافها.

ففي التجربة الصينية، تم تحديد هدف رئيسي لإنشاء البنية التحتية يقوم على تنشيط عملية في العلوم والتكنولوجيا، من خلال تطبيق الفكرة الاستراتيجية "بناء شعب موجه ذو مواهب استراتيجية"، التي تهدف إلى ممارسة الشعب للإبداع ودعم العلماء واعتماد بيئة مثالية لتحضير الأجيال الجديدة وتعليمهم لكيفية إدارة وتحضير المشاريع البحثية، وتشجيع ودعم القادة والعلماء من ذوي القدرات المعرفية العالية، فضلا عن تفعيل برنامج إدارة المعرفة ومتابعة الاختراعات حتى المباشرة في الإنتاج والتسويق[30].

ويتضح لنا نجاح التجربة الصينية من استثماراتها المنتشرة في معظم دول العالم ومنها الدول العربية، حيث تقوم الصين بالاستثمار في غالبية الدول العربية. والشكل التالي يوضح لنا ذلك كما يلي:

شكل رقم (3)

استثمارات الصين في الدول العربية منذ عام 2005 (بالمليار)

المصدر: https://www.google.com/search?q= =

طبقا للشكل السابق تظهر استثمارات الصين في معظم الدول العربية عدا الصومال والبحرين ولبنان وفلسطين، وتأتي أكبر استثماراتها في السعودية تليها الجزائر هذا بالنسبة لاستثمارات الصين في بعض الدول العربية، وذلك بعد نجاح تجربتها في تنمية العنصر البشري الذي أصبح اليوم يغزو العالم بالمنتج الصيني.

ب. التجربة الكندية[31]

تعد التجربة الكندية من التجارب الناجحة في مجال التنمية المستدامة وذلك من خلال "مراكز التميز"، فمن أشكال الشراكة القوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية إنشاء وتمويل ما يسمى مراكز التميز في كندا، وهي مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل كندا. وظهرت في كندا هذه المراكز مع بداية السبعينيات عندما قامت مؤسسة العلوم الوطنية بكندا بتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعة والصناعة، وهي ما أطلق عليه برامج الأبحاث المشتركة بين الجامعة والصناعة، وتعد جامعة "أونتاريو" من أكثر الجامعات الكندية

التي تبنت هذه البرامج. وتهدف هذه البرامج من خلال الأبحاث إلى تطوير الاقتصاد الكندي، وتطوير التكنولوجيا، وتدريب كبار العاملين في الدولة، وذلك بهدف تنمية العنصر البشري وتعليمه وتطويره وتدريبه، حيث تحرص الحكومة الكندية على تمويلها بشكل منتظم ومستمر، وذلك للمحافظة على ارتباطها مع المجتمع والمؤسسات الإنتاجية في الدولة، والتأكد من تطبيقها الناجح للعلوم والتكنولوجيا المبدعة، وصولا إلى صناعات مربحة للجميع.

ومن مراكز التميز التي أنشئت في كندا، مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أهدافه تحويل نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية إلى التطبيق العملي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية، وذلك من خلال الشراكة والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الوطنية، للوصول إلى أفضل الاختراعات والإبداعات التي يتوصل إليها العنصر البشري من خلال الأبحاث العلمية في مجال المعلومات والاتصال والتصنيع في منطقة أونتاريو. وتهدف مراكز التميز في كندا إلى عدة أهداف منها:

- إقامة روابط شراكة قوية واستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- تدريب كبار العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي.
- الاستثمار في الإبداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة.
- تسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث التطبيقية.
- الوصول إلى نتائج عملية عن طريق نقل التكنولوجيا من المختبر إلى المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل.

ج. التجربة الماليزية

يعتبر المجتمع الماليزي وحتى أواخر الستينيات من القرن الماضي مجتمعاً زراعياً بمعدلات تنمية بشرية واقتصادية متدنية. وقد تبنت الحكومة الماليزية في نفس الوقت استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد يعتمد على المعرفة وتطوير القدرات الفنية لليد العاملة الماليزية، وعملت على فتح الأسواق الماليزية للاستثمارات الخارجية، فتحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي متقدم يعتمد على المعرفة. وبفضل هذه السياسة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال تطوير آليات التعليم والبحث العلمي، وقامت بتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية، ارتفع إجمالي الناتج ليصل إلى (84.6) مليار دولار في العام 2007 بزيادة قدرها 6% عن العام 2006، وارتفعت قيمة الصادرات

الصناعية بها. ولقد أولت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ أواخر الستينات وحتى اليوم أولوية قصوى للتعليم وأن التدريب وإنماء القدرات البشرية للشعب الماليزي على قاعدة أن التعليم حق مكتسب للمواطنين، وأن التدريب المهني هو الوسيلة لبناء قوة عاملة مؤهلة ومدربة وماهرة قادرة على البناء الصناعي، وعلى أهمية تطوير التعليم والعلوم وتوجيههما في خدمة وبناء المجتمع الماليزي والاقتصاد المعرفي.

لهذا فقد حددت وزارة التنمية البشرية ووزارة العلوم رسالة ودور الأكاديمية الماليزية للعلوم في تحقيق الرؤية الوطنية في بناء اقتصاد معرفي، من خلال إنجاز التفوق التكنولوجي وتسويق نتائج البحوث والمساعدة في التجهيز الصناعي وتوفير الاستشارات والحلول التكنولوجية. وقد تمكنت الحكومات الماليزية من قيادة عملية البناء الصناعي والتكنولوجي وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وإنشاء البيئة البحثية الملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية، وحققت أحلام شعبها بمزيد من التقدم والرفاهية، مما رفعها إلى مصاف الدول المتقدمة في فترة زمنية قياسية.

د. التجربة اليابانية[32]

تنطلق التجربة اليابانية من نظرية عملية ما زالت مستمرة منذ بداية النهضة الأولى لليابان في القرن التاسع عشر. هذه النظرية ترى أن رأس المال البشري المزود بالعلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة هو الوحيد القادر على إحداث تنمية مستدامة. لذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك ضمن مجموعه من الأسس والمبادئ نذكر منها:

- تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات من أجل أن تسمح بالتعاون الكامل والتبادل المشترك معا، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة.
- تعزيز التعاون الوطني والإقليمي، والذي يتطلب من الجامعات باستمرار أن تكون دائما في الطليعة في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات في اليابان. وتحتفظ وزارة التربية والعلوم والرياضة والثقافة بسجل منظم تبين فيه الجامعات الناجحة والفاشلة في تحقيق التعاون مع الصناعة المحلية أو الإقليمية.
- السماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة، والسماح لأعضاء الهيئات التدريسية بتقاضي رواتب اضافية من المؤسسات الإنتاجية لقاء خبراتهم واستشارتهم وبحوثهم.

وطبقا لهذا تم إنشاء برامج تدريبية مشتركة بين الجامعات والمصانع اليابانية، ففي عام 1997 تم إنشاء لجنة تسمى "Working Groups" برئاسة مدير معهد طوكيو للتكنولوجيا مؤلفة من 15 عضوا يمثلون الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في اليابان مثل شركة "Sony" وشركة "NTT" وشركة "Hitachi" وجامعة تويوهاشي للعلوم والتكنولوجيا وغيرها من المؤسسات الإنتاجية والجامعات. وتتولى مسئولية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج جامعات حكومية وخاصة ووزارات، مثل وزارة الصناعة والزراعة والتجارة واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، ومراكز البحوث التعاونية الخاصة، بالإضافة إلى مئات مراكز البحوث التعاونية والتي يقع معظمها داخل الجامعات اليابانية، وتتمثل مهمتها في البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية وطرح الأفكار التي تقوى العلاقة بين الصناعة والجامعات. كذلك يوجد تعاون مشترك بين الصناعات اليابانية والجامعات الخارجية، وبالأخص الجامعات الأمريكية.

سابعاً- الدروس المستخلصة من التجارب الدولية لتعزيز طاقات الانسان العربي

يتضح من خلال التجارب السابقة بشأن تنمية وتطوير العنصر البشري، أن التنمية البشرية قادره على بناء الاقتصاد الحديث وتحقيق التنمية، وأن تعزيز طاقات الإنسان لها دور فاعل في توفير فرص عمل للشباب والقضاء على الفقر والبطالة سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وذلك إضافة إلى إسهامه في جهود النمو وإحداث التنمية الاقتصادية من خلال الابتكار وتنويع الاقتصاد وزيادة قدرته التنافسية. وعلى الدول العربية الاستفادة من التجارب السابقة في عملية التنمية البشرية المستدامة، إذ إن الإنسان هو منطلق التنمية وأداتها وهدفها النهائي وغايتها. فعلى الدول العربية استخلاص الدروس والعبر من التجارب السابقة والاستفادة منها مستقبلاً كما يلي:

- الاستفادة من التجربة الصينية والاهتمام بالتعليم، وتدريب العمال والأفراد، وربط مخرجات التعليم الفني باحتياجات سوق العمل. فقد شددت الحكومة الصينية على دور التعليم والبحث العلمي وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية.
- الاستفادة من التجربة الكندية من خلال إنشاء مراكز بحثية عربية متميزة داخل الجامعات العربية للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل الدول العربية على غرار مراكز التميز الكندية (مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
- الاستفادة من تجربة الحكومات الماليزية من قيادة عملية البناء الصناعي والتكنولوجي وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وإنشاء البيئة البحثية الملائمة

للتنمية البشرية والاقتصادية.

- الاستفادة من التجربة اليابانية والعمل على تطوير تبادل المعلومات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من أجل إتاحة التعاون الكامل والتبادل المشترك بينها، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة، كما السماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة.
- على الدول العربية الاتجاه للتصنيع، حيث ارتكزت تجارب التنمية في الدول السابقة على الأولوية باتجاه التصنيع كضرورة حتمية لتحقيق معدلات عالية في النمو، وكذلك التركيز على الاقتصاد المعرفي والقيمة المضافة بالربط بين التعليم والبحث العلمي ومجالات الصناعة.

ثامناً- النتائج والتوصيات

يتضح لنا أن التعليم يلعب دوراً رئيسياً في استثمار العنصر البشري الذي يعد الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة في عالمنا العربي، ويعتبر عنصرا مهمًا يؤثر في النشاط الاقتصادي. حيث أن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا لعدة نتائج وتوصيات نجملها فيما يلي:

النتائج

- يعد التعليم من أهم وسائل تنمية رأس المال البشري، فهو يهدف إلى تنمية وتحسين القدرات البشرية ويساعد على سد احتياجات الأفراد في تحقيق النمو الاقتصادي. فالتعليم هو المحرك الرئيسي للتنمية بأبعادها كافة.
- لا تزال الدول العربية بعيدة عن الاستجابة للمعايير الدولية خاصة للتعليم المهني، مما جعل الطلبة غير مسلحين بالمهارات اللازمة للعمل، ويسهم في اتساع الفجوة بين التعليم وحاجات أسواق العمل، مما أدي إلى عدم تحقيق أهداف برامج إصلاح التعليم.
- تشير التجارب الدولية إلى أن هناك علاقة قوية بين التنويع في الهيكل الاقتصادي واستدامة النمو، فالدول التي تمتلك هياكل اقتصادية متنوعة تكون في الغالب أقل تعرضا لتأثير الصدمات الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- يمثل رأس المال البشري المؤهل والقادر على الابتكار الركيزة الأساسية لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، والتعامل مع التكنولوجيا المتطورة، وهي التي تساعد على

إرساء قواعد ومتطلبات النمو والاستدامة.

التوصيات

- ضرورة الاهتمام بالتعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي في الدول العربية من أجل زيادة نسب الالتحاق بالتعليم لما لذلك من أثر كبير في إكساب الأطفال مهارات قبل المرحلة الابتدائية، إذ أن تلك النسبة لا زالت متدنية مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة.
- ضرورة إنشاء مراكز بحثية عربية متميزة داخل الجامعات العربية للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل الدول العربية، وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية، والسماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة.
- الحد من هجرة الكفاءات العربية البحثية والتكنولوجية إلى خارج الدول العربية، وضرورة توطينها وتشجيعها، والتنسيق والتعاون بين الدول العربية فيما بينهم بمجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطور التكنولوجي، وربط مخرجات التعليم الفني باحتياجات سوق العمل العربي.
- ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية لبعض الدول الرائدة في مجال تعزيز وبناء رأس المال البشري القادر على استيعاب التطور التكنولوجي وأنظمة المعلومات وتوجيهه نحو خدمة التنمية المستدامة، وجعل التكنولوجيا عنصرا مكملا للعمالة المتعلمة والمتدربة وليس بديلا لها.
- اتخاذ سياسات بناء القدرات وتوطين المعرفة والتقنيات التكنولوجية الحديثة، حيث يمثل رأس المال البشري المؤهل القادر على الابتكار الركيزة الأساسية لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، وإرساء قواعد ومتطلبات النمو.

قائمة المراجع

- المراجع العربية:

- د. حمدية زهران، "اقتصاديات التنمية"، 1978، القاهرة.
- د. رضا عبد السلام، "مبادئ علم الاقتصاد – التحليل الكلي – الجزء الثاني"، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، 2016/ 2017.
- د. سعد علام وآخرون، "التنمية البشرية في محافظات مصر"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2008.
- صدق جميل الحبيب، "التعليم والتنمية الاقتصادية"، 1981، دار الرشيد للنشر بغداد.

- د. على عبد القادر على، "أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى"، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، أكتوبر 2001.
- د. نهلة احمد أبو العز، "العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي: نيجيريا نموذجاً"، قسم السياسة والاقتصاد – معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة.
- د. نافز أيوب محمد علي أحمد، "الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه"، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- هشام مصطفي الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، دار الفكر الجامعي، 2006.

- **الرسائل:**

- لبنى بابا سعيد، "دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2005 – 2013"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014/ 2015.
- سليمان بن صالح بن علي الساعدي، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري في قطاع التعليم العالي على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة 1995 – 2009"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك، 2011.
- نادية إبراهيمي، "دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)"، الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس –سطيف1، 2012 – 2013.

- **المؤتمرات:**

- راشي فاتح، "فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض البطالة في ظل رأس المال البشري"، المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي– مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح– الأردن، أيام 19 – 22 أكتوبر 2015 (عمان) الأردن.

- **المجلات والتقارير:**

- د. أشرف العربي، "رأس المال البشري في مصر: المفهوم، القياس، الوضع النسبي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، صيف 2007.
- أنوار سعيد إبراهيم، "العلاقة السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي للعراق وعدد من دول الجوار العربي للفترة (1970 – 2010)"، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14 – المجلد 7، السنة 2015.
- د. شهاب حمد شيحان، "فرص وتحديات الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية – العراق، 2010، العدد 4 مجلد 2.

- د. علاء الدين محمود زهران، "نحو منهجية لقياس رأس المال الفكري على المستوى الكلي – دراسة تطبيقية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ديسمبر 2011.
- د. نغم حسين نعمة، "إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة – تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، السنة 2011.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي وآخرون.
- التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، منظمة العمل العربية، 2010.
- تقرير التنمية العربية لعام 2018، "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية".

- المواقع الإلكترونية:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/01/08/darkening-prospects-global-
economy.
www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/.../r1_drNafzAyoub.pdf
https://arabi21.com/story/813564
https://www.skynewsarabia.com/business/1221802
http://search.mandumah.com/Record/677225
https://www.albayan.ae/economy/local-market/2019-05-02-1.3549821
http://rawabetcenter.com/archives/5506
https://www.alnaharegypt.com/t~510423
https://www.enaraf.org/page/166
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51878
https://www.google.com/search?q=

- المراجع الأجنبية:

- Jacob Mincer , " Investment in Human Capital and the Personal Income Distribution , Journal of Political Economy , vol 66,NO.4 (Chicago :University of Chicago press , Aug. 1985) - Ministry of Science & Technology of the Peoples Republic of China, (2007), Support Information Center.

الهوامش:

[1] د. سعد علام وآخرون، التنمية البشرية في محافظات مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2008، ص 5.

[2] د. رضا عبد السلام، مبادئ علم الاقتصاد –التحليل الكلي – الجزء الثاني، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، 2016/ 2017، ص 34.

[3] د. نهلة احمد أبو العز، العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي: نيجيريا نموذجاً، قسم السياسة والاقتصاد– معهد البحوث والدراسات الإفريقية –جامعة القاهرة.

scholar.cu.edu.eg/?q=sharaf/files/lsl_llq_ybn_rs_lml_l_bshr_wlnmw_lqts

ولمزيد من التفاصيل انظر:–

Jacob Mincer , " **Investment in Human Capital and the Personal Income Distribution ,** Journal of Political Economy , vol 66,NO.4 (Chicago :University of Chicago press , Aug. 1985)

وأنظر أيضاً: د. على عبد القادر على، " **أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى**,(الكويت: المعهد العربي للتخطيط , أكتوبر 2001).

[4] لبنى بابا سعيد، دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2005 –2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014/ 2015.

www.univ–eloued.dz/images/memoir/file/M.E–111–1.pdf

[5] لبنى بابا سعيد، دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2005 – 2013.

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص 90.

[7] د. أشرف العربي، رأس المال البشري في مصر: المفهوم، القياس، الوضع النسبي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، صيف 2007، ص 54.

[8] هشام مصطفي الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 193.

[9] د. علاء الدين محمود زهران، نحو منهجية لقياس رأس المال الفكري على المستوى الكلي دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ديسمبر 2011، ص 65.

[10] أنوار سعيد إبراهيم، العلاقة السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي للعراق وعدد من دول الجوار العربي للفترة (1970 – 2010) كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14 – المجلد 7، السنة 2015، ص 100، 101.

[11] سليمان بن صالح بن علي الساعدي، أثر الاستثمار في رأس المال البشري في قطاع التعليم العالي على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة 1995 – 2009، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك، 2011، ص 12.

[12] د. شهاب حمد شيحان، فرص وتحديات الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية – العراق، 2010، العدد 4 مجلد 2.

http//search.mandumah.com/record/171434

[13] https://www.albankaldawli.org/ar/news/press–release/2019/01/08/darkening–prospects–global–economy.

[14] https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/01/08/darkening- prospects-global-economy.

[15] https://www.skynewsarabia.com/business/1221802

[16] تقرير التنمية العربية لعام 2018، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية.

[17] تقرير التنمية العربية لعام 2018، مرجع سابق.

[18] تقرير التنمية العربية لعام 2018، مرجع سابق.

[19] التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، منظمة العمل العربية، 2010، ص 48، 55.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، ص 254، 262.

[20] د. نافز أيوب محمد "علي أحمد" الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين. يراجع الموقع التالي بتاريخ 2017/3/14

www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/.../r1_drNafzAyoub.pdf

[21] د. نافز أيوب محمد "علي أحمد" الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين. يراجع الموقع التالي بتاريخ 2017/3/14

www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/.../r1_drNafzAyoub.pdf

[22] صدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، 1981، دار الرشيد للنشر بغداد، ص 121، 122.

[23] د. حمدية زهران، اقتصاديات التنمية،1978، القاهرة، ص 399.

[24] راشي فاتح، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض البطالة في ظل رأس المال البشري، المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي – مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح – الأردن، أيام 19 - 22 أكتوبر 2015 (عمان) الأردن. http://search.mandumah.com/Record/677225.

[25] https://www.albayan.ae/economy/local-market/2019-05-02-1.3549821

[26] http://rawabetcenter.com/archives/55068.

[27] https://www.alnaharegypt.com/t~510423

[28] https://www.enaraf.org/page/166

[29] د. نغم حسين نعمة، إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة – تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية –، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، السنة 2011. -www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51878

[30] Ministry of Science & Technology of the Peoples Republic of China, (2007), Support Information Center.

[31] نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2012-2013، ص 62.

-www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2013/2013/brahiminadia.PDF.

[32] نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، مرجع سابق، ص 63، ص 64.

www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2013/2013/brahiminadia.PDF